التجربة الديمقراطية في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في العراق

أ.م.د.عدي فالح حسين

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة قسم العلوم السياسية

البريد الالكتروني:(uday_f79@yahoo.com)

الكلمات المفتاحية: (ديمقراطية / نظام سياسي/ماليزيا/العراق/التحول الديمقراطي)

الملخص:

إنّ التجارب الديمقراطية حول العالم تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف طبيعتها ودرجة نضوجها واستقرارها ، فنجد أنّ بعض الدول استطاعت تحقيق انظمة سياسية راسخة في الديمقراطية ، وبعضها الاخر ما يزال على اعتاب التحول الديمقراطي ، بمعنى آخر إنّ درجة نضوج التجربة واستقرارها يرتبط بعوامل عديدة داخلية وخارجية نحاول تسليط الضوء عليها من خلال دراسة التجربة الديمقراطية الماليزية ، واستراتيجيات إدارة التنوع الاثني فيها المختلفة، والمهيآت البنائية أو العوامل المساعدة في زيادة فرص النجاح لهذه التجربة ومدى الاستفادة منها على مستوى التجربة الديمقراطية العراقية .

وعلى الرغم من التقارب في البناء الاجتماعي للبلدين العراق وماليزيا فإنّ الاختلاف شديد في البناء الاقتصادي والسياسي والاتحادي، وسبب ذلك يعود إلى أنّ هرمية البناء في ماليزيا مشجعة للتعاون وتخفيف الصراع بأشكاله المختلفة ، ونجد إنّ الاقتصاد الرأسمالي الذي ورثته ماليزيا بعد الاستقلال كان واحدًا من الدوافع للتعاون بين النخب الحاكمة الممثلة للمكونات الرئيسة ؛ لأنه حول الدولة من دولة مالكة الى دولة حارسة ، وبالتالي ألغى صراع السلطة السياسية طالما أنّ القوة الاقتصادية في السوق بيد الصينيين والهنود، وإنّ سياسة الحياد الايجابي كانت بمثابة إعادة للتوازن الاقتصادي بين هذه المكونات وتنظيم لها ، وهذا العامل كان دافعًا للتعاون على المستويات الاخرى ، الحزبية (التحالف الوطني) والسياسية (الحكومة والبرلمان) والاتحادية المتمثلة بقيام اتحاد على اساس عشوائي يربطه المصلحة وليس شيئًا آخر وظهور هوية وطنية ماليزية قوامها المصلحة الوطنية الجامعة وبعيدًا عن الانتماءات الفرعية الاثنية اي كان اهميتها.

The democratic experience in Malaysia And the possibility of taking advantage of them in Iraq

Assist .Prof. Oday Faleh Hussein
College of Imam Kadhim for Islamic Science
Department of Political Science
Email: uday_f79@yahoo.com

Key words:(The democratic,Political system, Malaysia, Iraq ,Democratic transformation)

Abstract:

The experiences of democracy around the world vary from one country to another depending on their nature, degree of maturity and stability, we find that some countries have been able to achieve political systems entrenched in democracy, others are still on the threshold of democratic transformation, in other words that the degree of maturity and stability of experience is linked to many factors We try to shed light on them by studying the Malaysian democratic experience, its various diversity management strategies, and the constructive structures or factors that help increase the chances of success of this experiment and the extent of its utilization at the level of democratic experience. Iraqi wattage.

Despite the convergence in the social construction of the two countries, Iraq and Malaysia, the difference in economic, political and federal construction is very different. This is due to the fact that the construction hierarchy in Malaysia encourages cooperation and alleviating conflict in its various forms. The capitalist economy that Malaysia inherited after independence was one of the motives for cooperation. Among the ruling elites representing the main constituents, because it transformed the state from a monarchy to a guardian state, thus abolishing the struggle for political power as long as the economic power in the market was in the hands of the Chinese and Indians, and the policy of positive neutrality was a rebalancing of This factor has been a motive for cooperation at other levels, the party (National Alliance), political (government and parliament) and the Federal Union of the establishment of a federation on a random basis linked by interest and nothing else and the emergence of a Malaysian national identity based on the national interest and away from sub-affiliations Any ethnicity was important.

المقدمة:

كثيرة هي التجارب الديمقراطية حول العالم ، لكنها تختلف من دولة الى اخرى من حيث طبيعتها ودرجة نضوجها واستقرارها ، فنجد إنّ بعض الدول استطاعت تحقيق انظمة سياسية راسخة في الديمقراطية ، وبعضها الآخر ما يزال على اعتاب التحول الديمقراطي ، بمعنى آخر إنّ درجة نضوج التجربة واستقرارها يرتبط بعوامل عديدة داخلية وخارجية نحاول تسليط الضوء عليها من خلال دراسة التجربة الديمقراطية الماليزية،واستراتيجيات ادارة التنوع الاثني فيها المختلفة ، والمهيآت البنائية أو العوامل المساعدة في زيادة فرص النجاح لهذه التجربة ومدى الاستفادة منها على مستوى التجربة الديمقراطية العراقية .

إنّ اختيار موضوع التجربة الديمقراطية في ماليزيا كان لعدة اسباب منها التشابه الموجود بين العراق وماليزيا من حيث طبيعة المجتمع والديمقراطية المطبقة "التوافقية" ، فعلى الرغم من حالة التشابه بين ملامح التجربتين نجد الاختلاف الكبير في نضوجها ودرجة استقرارهما وأسباب ذلك ، لذلك نحاول في هذا البحث الاستفادة من الدراسة المقارنة بين التجربتين من أجل الاستفادة واثراء التجربة الديمقراطية العراقية بعد ٢٠٠٣.

أهمية البحث: تنطلق اهمية الموضوع من اهمية التجربة الماليزية والنجاحات السريعة التي حققتها على مستوى التنمية في المجالات المختلفة والاستقرار السياسي والاجتماعي ، ومحاولة الاستفادة منها على مستوى التجربة العراقية .

مشكلة البحث : تنطلق مشكلة البحث من التساؤلات الاتية :

١- أسباب نجاح التجربة الديمقراطية في ماليزيا منذ تأسيسها والى الان .

٢-العوامل والمهيآت البنائية المساعدة أو المعوقة للتجربة الديمقراطية في ماليزيا والعراق.

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضية الاتية : إنّ نجاح التجربة الديمقراطية في اي دولة من الدول ، يعتمد بشكل أساس على المهيآت البنائية المساعدة الداخلية والخارجية ، التي تمثل الحاضنة الاساسية لنمو الديمقراطية وازدهارها.

هدف البحث: تسليط الضوء على التجربة الديمقراطية في ماليزيا ، والافادة من ايجابيات التجربة الماليزية في الديمقراطية والتنمية بأوجهها المختلفة .

هيكلية البحث : ينطوي البحث على مقدمة وثمانية محاور وخاتمة ، تناول المحور الاول منها البناء التاريخي والاجتماعي لماليزيا ، والمحور الثاني البناء المؤسساتي ، أمّا المحور الثالث فتناول النظام الحزبي في ماليزيا ، وجاء المحور الرابع تحت مسمى البناء الاتحادي ، في حين تناول المحور الخامس البناء الاقتصادي ، والمحور السادس البناء الديمقراطي ، والمحور السابع معامل نجاح التجربة الديمقراطية في ماليزيا ، والمحور الاخير والثامن تناول كيفية استفادة العراق من التجربة الماليزية من خلال دراسة اوجه الشبه والاختلاف من اجل الخروج بنتائج للمشاكل التي يعاني منها العراق على مستوى التطبيق العملي ، ومن ثم خاتمة وتوصيات بشأن موضوع البحث.

اولا : البناء التاريخي والاجتماعي لدولة ماليزيا : خضعت شبه جزيرة ماليزيا لأكثر من احتلال بدءًا من القرن الرابع عشر ولغاية استقلالها ، ففي عام (١٥١١) سقطت بيد البرتغال لمدة (١٣٠)سنة ، ثم سقطت عام (١٦٤١) بيد الهولنديين، وفي عام (١٨٢٤) خضعت للاحتلال البريطاني، وفي عام ١٩٤٨ تم التوقيع على "اتفاقية ملايو" التي بموجبها تّم تعيين مندوب سامي بريطاني وإنشاء مجلس تشريعي فيدرالي ومنح حكومات الولايات بعض السلطات، وفي عام ١٩٥٥م تم وُضِعَ دستور قام بنقل مسؤولية إدارة الحكومة إلى ممثلي الشعب المنتخبين في أول انتخابات فاز فيها حزب الجبهة الوطنية المكون من ثلاثة احزاب اساسية هي (المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة ، والجمعية الصينية الماليزية ، والمؤتمر الهندي الماليزي) وأصبح عبد الرحمن تنكو رئيس التحالف رئيساً للوزراء، تلاها مفاوضات ومؤتمرات لمناقشة استقلال الدولة، حتى حصلت على الاستقلال في ٣١ أغسطس ١٩٥٧، وفي يناير ١٩٦٢ تم إنشاء لجنة لدراسة آراء سكان صباح وسرواك حول فكرة تأسيس دولة ماليزيا، ووافقت سلطتيهما التشريعيتين على الانضمام في العام نفسه ، وأعلنت ماليزيا رسميًا في ١٦ سبتمبر ١٩٦٣م بوصفه اتحاداً مكوناً من الولايات الواقعة في شبه جزيرة الملايا

وسنغافورة ، فضلاً عن ولايتي صباح وسروالك، وفي ١٩٦٥ انفصلت سنغافورة عن ماليزيا لتصبح دولة مستقلة[١].

من ناحية البنية الاجتماعية في ماليزيا ، فإنها تمثل بمثابة الحاضنة الاساسية لنمو الديمقراطية ، لذلك نحاول أن نتناول التركيبة الاجتماعية في **ماليزيا** ، التي هي من البلدان ذات التنوع الاثني المتوسط، فهي تتكون من ثلاث قوميات وثلاثة اديان رئيسة كما في الجدول رقم (١)[٢]:

الديانة	النسبة %	القومية	النسبة %
مسلمين	(٦٠%)	الملايو	(٤٧%)
بوذيين	(١٩%)	الصينيون	(٢٤%)
مسيح	(٩%)	الهنود	(١١%)
هندوس	(٦%)	ــــ	ــــ

والإسلام هو الدين الرسمي للدولة ، ولكن الدستور يضمن الحرية الدينية في البلاد ، "والبهاساميلايوية" الملايو بعدها اللغة الوطنية من الناحية النظرية والقانونية ، واللغة الانجليزية هي اللغة الثانية في الدولة. ويبلغ عدد سكان ماليزيا على وفق احصاء عام ٢٠١٠ (٢٨.٣) مليون نسمة ، وفي احصاء عام ٢٠١٤ حوالي (٣٠.١) مليون نسمة[٣] .

وماليزيا من الدول التي تأخذ بالتعددية الاجتماعية السياسية القائمة على تمثيل ثلاثة مكونات في السلطة منذ الاستقلال والى الان ، وهم كل من (الملايو "الفلاحين"، والصينيون "رؤوس الاموال والتجار" والهنود "اصحاب العقارات").

ثانيا : البناء السياسي والمؤسساتي : يحدد الدستور الماليزي نظام الحكم في الدولة وهو برلماني يتكون من ثلاث سلطات رسمية وهي :

أ- السلطة التنفيذية: حددها الدستور في مواده (٣٩-٤٣) وتتكون من الملك ومؤتمر الحكام مجلس الوزراء:

١- **الملك :** منتخب من قبل مؤتمر الحكام لمدة خمس سنوات ، ويشترط انتخابه من قبل الـ(٩) سلاطين الوراثيين ، وينتخب الى جانبه نائب الملك الذي يشغل مكان الملك في حالة غيابه او استقالته او وفاته ، لحين انتخاب ملك جديد من قبل مؤتمر الحكام. الملك يسود ولا يحكم ، وسلطته التصديق على ما يأتي[٤] :

-اختيار زعيم حزب الغالبية الفائز في البرلمان بوصفه رئيساً للوزراء.

- تعيين القضاة في المحكمة الفيدرالية و المحكمة العليا بناءً على اقتراح رئيس الوزراء.

-رئاسة القوات المسلحة.

- تعيين حكام الوزراء استنادا على اقتراح رئيس الوزراء.

- تعيين حكام الولايات والقضاة والسفراء استنادا الى اقتراح رئيس الوزراء.

٢-**مؤتمر الحكام:** ويتكون من (٩) سلاطين وراثية تمثل (٩) ولايات ، و(٤) رؤساء منتخبين عن (٤) ولايات ، ودورهم انتخاب أو إقالة الملك الاتحادي ونائبه ، وكذلك دورهم الاستشاري الى جانب الملك في تعيين كل من : القضاة ولجنة الانتخابات ولجان الخدمات والمحاسب العام ، كما لا بد من استشارتهم في حالة تغيير حدود الولايات و في حالة توسيع الفيدرالية و في حالة اقتراح مشروع قانون تعديل الدستور وأخيرا في حالة النشاطات الإسلامية الدينية ، فضلا عن ذلك فان استشارة مؤتمر الحكام تصير إلزامية وإجبارية في الأمور المتعلقة بالسياسات العامة أو بظروف المالاويين الخاصة في ولايتي "صباح"و"سرواك" [٥].

٣- **مجلس الوزراء :** ويتكون من رئيس الوزراء الذي يمثل الحزب الفائز بغالبية الاصوات داخل البرلمان ، والوزراء الذين يختارهم رئيس الوزراء ويصادق عليهم الملك.ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة ، وإبقاء الملك على اتصال دائم بالإدارة العامة في الدولة [٦].

ب-السلطة التشريعية:وتحدد المواد من (٤٤-٦٨) السلطة التشريعية التي تتكون من مجلسين وهم كل من [٧]:

١- **مجلس الشعب:** ويسمى " Dewan Rakya" ، عدد أعضائه (١٩٨) عضواً، وتسعة اعضاء من الاقاليم الفدرالية ، مدة عمل المجلس هي خمس سنوات ، ويترأس المجلس رئيس

البرلمان ونائبيه المنتخبين داخل البرلمان، ومن وظائفه القدرة على تعديل الدستور ولكن يجب أن يتم هذا التغيير بالتوافق مع نصوص الدستور، وصنع القوانين عن طريق إصدار لوائح تمرّ من المجلسين (النواب / الشيوخ).

٢- **مجلس الشيوخ :** ويسمى "Dewan Negara" ويبلغ عدد اعضائه (٧١) عضو ، يقوم الملك بتعيين (٤٠) عضو من اصحاب المشورة والأقليات ، وتقوم الاقاليم باختيار عضوين من كل ولاية من الولايات ال(١٣) ، يتم تجديد ثلث اعضاء المجلس كل ثلاث سنوات متتالية ، وتتولى الهيآت المختصة اختيار الشواغر.

وترتكز الوظيفة الرئيسة لمجلس الشيوخ في فحص النشاطات التشريعية لمجلس النواب مع تقديم وجهة نظر تتعلق بتحسين التشريع المقرر من مجلس النواب، وبإمكانه اعاقة مشروع القانون المقر من البرلمان، وكذلك دعوة البرلمان للانعقاد عندما يرى ذلك ضروريا ، وكذلك سلطة العفو وتأخير الحكم عن اي شخص.[٨]

ج-**السلطة القضائية:** تتآلف من المحكمة الفيدرالية ومحكمة الاستئناف والمحكمة العليا.

ثالثا : النظام الحزبي : تأخذ ماليزيا بالتعددية الحزبية منذ تأسيسها والى الان ، وتضم أحزابًا سياسية عديدة تعكس الانقسام المجتمعي القومي والديني ، وكذلك الشكل الاتحادي للدولة الذي يحتم ان يكون لكل ولاية احزابها بجانب الاحزاب التي تمارس نشاطها على المستوى القومي. والأحزاب السياسية الرئيسة تنقسم على قسمين الاول الائتلاف الحاكم ويضم الان (١٤) حزب يمثل كل القوميات والأديان ، وأحزاب المعارضة التي تمثل ايضا كل القوميات والأديان في ماليزيا ووصل عددها الى (٣٠) حزب ، و هي كالأتي[٩] :

١- **التحالف الوطني :** وهو ائتلاف من ثلاثة أحزاب رئيسة تمثل ثلاثة احزاب اساسية في ماليزيا هيمنت على حكم البلاد للمدة من (١٩٥٧-١٩٧٢) وتضم كل من :

أ- **حزب المنظمة الوطنية المتحدة للملايو"OMNO"** الذي تأسس عام ١٩٤٦ بوصفه حركة مضادة للاستعمار البريطاني ، وهو حزب جماهيري يضم (٢,٧) مليون عضواً ، ورئيس الوزراء بحكم كون الحزب يمثل الغالبية، هو من ترشيح المنظمة الوطنية.

ب-**الجمعية الماليزية الصينية "MCA"** وتضم رجال الاعمال الصينيين وممثلة عن المكون الصيني في ماليزيا .

ج-**حزب المؤتمر الهندي الماليزي "MIC":** ويمثل الماليزيين الهنود الذين تبلغ نسبتهم (١٠%) من المجتمع الماليزي.

د- حزب جيراكان او راكيات ماليزيا: حزب الحركة الشعبية الماليزية ، وهو حزب انضم الى التحالف عام ١٩٧٢، وهو حزب مختلط اذ ضمت اللجنة المركزية للحزب من (٦)ملايو ، و(٦) صينيين، و(٣)هنود .

يتكون الائتلاف من احزاب غالبها ذات طابع جماهيري مكون من مجلس اعلى ، وجمعية عمومية ولجان وفروع ، وتأخذ باللامركزية من حيث الهيكل وصنع القرار على مستوى الحزب.

٢- احزاب المعارضة : وتشكل ائتلاف المعارضة داخل البرلمان وتضم الاحزاب الاتية[١٠] :

أ- **الحزب الاسلامي (PAS) :** وهو حزب اسلامي تأسس عام ١٩٥١ على اعقاب خلافات دينية مع كبار قادة المنظمة الوطنية الماليزية من المالايو المسلمين ، ويؤكد على دعم التكامل بين المثل العليا الاسلامية في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من اقامة دولة اسلامية وتطبيق القانون الاسلامي.

ب- **حزب العمل الديمقراطي : (DAP):** وهو حزب مقّره الولايات الصينية ويمثل المكون الصيني.

ج- حزب القوات "**keadilan**" متعدد الاعراق الصغيرة الذي تشكّل عام ١٩٩٩ من نشطاء الحركة الاصلاحية المعارضة للائتلاف الحاكم ، ائتلف الحزب مع حزب العمل الديمقراطي لتشكيل ائتلاف معارض داخل البرلمان [١١].

النظام الحزبي في ماليزيا من حيث الشكل يأخذ بالتعددية الحزبية ، لكن من حيث الواقع العملي فهو اقرب الى نظام الحزب القائد أو المهيمن من خلال سيطرة ائتلاف واحد على الحكم منذ تأسيس النظام عام ١٩٥٧ والى الان ، مع انضمام بعض الاحزاب الصغيرة الى جانب الائتلاف الحاكم ، ويتولى الائتلاف بحكم الغالبية التي يتمتع بها ترشيح رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة.

رابعا : البناء الاقتصادي : تأخذ ماليزيا بالليبرالية بمختلف اشكالها ومن ضمنها الليبرالية الاقتصادية "الرأسمالية" او اقتصاد السوق ، الذي يعتمد على مبادئ التنافس والكفاءة والجودة مع احتفاظ الدولة بالإشراف والتوجيه في بعض المفاصل ، لاسيّما في مدة حكم مهاتير محمد منذ عام ١٩٦٩ وصاعدًا ، الذي تبنّى سياسة (النظر الى الشرق*) من الاستفادة من تجارب اليابان وكوريا الجنوبية في مجال الاقتصاد والتنمية من توفير البيئة المناسبة والمشجعة للقطاع الخاص الذي يحقق النمو الاقتصادي[١٢]، والحصول على السلع والخدمات الجيدة ، وتقضي على احتمالات الثراء الفاحش للسياسيين [١٣].

وفي مجال استقطاب الشركات ورأس المال الاجنبي ، في عام ١٩٧٥ صدر "قانون التنسيق الوطني" الذي طلب من الشركات الاجنبية الكبرى التي تمتلك اكثر من (٢٥٠,٠٠٠)Rm في رأس المال المرفوع للتسجيل مع الحكومة للحصول على تراخيص صناعية والاستثمار في ماليزيا ، وهو ما أدّى الى تحريك عجلة الاستثمار وأعطى الاقتصاد الماليزي دفعة قوية في مجال الاستثمار في الصناعات الثقيلة [١٤].

بعبارة اخرى إنّ هناك فصلًا بين السلطات يضاف للفصل بين السلطات الثلاث ، الا وهو الفصل بين السلطتين السياسية والاقتصادية وتحقيق التوازن بينهما ، وهو الامر الذي يعمل على الغاء الصراع على السلطة السياسية بين المكونات الثلاثة الاساسية وتحويله الى التنافس في

اطار السوق والشركات المنظمة بالقوانين والأنظمة التي تخطط لها الدولة وليس خارجها مما يحقق مصالح الجميع في التنمية المستدامة.

ومن ضمن استراتيجيات مهاتير محمد في احتواء الصراع العرقي والديني ، هو إلغاء الفوارق الاقتصادية بين الملايو الفقراء والصينيين الاغنياء من سياسة "الحياد الايجابي" للملايو القائمة على اعطاء حصص لهذا المكون في التعليم والأعمال التجارية وملكية الاراضي من اجل تعديل مستواهم الاقتصادي وتحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية العادلة المتوازنة[١٥].

والجدير بالذكر هنا أنّ الدولة الماليزية عندما عملت على إعادة توزيع الثروة بين المالاي وغيرهم من الأجناس لم تتخذ إجراءات عدوانية ضد الصينيين وإنما استغلت عوائد النمو الاقتصادي نفسه في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمالاي. وهو الأمر الذي ترجمه حرص القيادة الماليزية على عدم تهديد المصالح الاقتصادية للأقلية الهندية والصينية من خلال وضع سياسات عامة غير متطرفة ومثيرة للخلاف، ومن ثم قضاؤها على فرص اشتعال الصراع العرقي ، وهنا نستحضر مقولة لرئيس الوزراء السابق محاضر محمد انه " ليس ضد الهنود أو الصينيين في ماليزيا وإنما هو مع المالايا حتى يصلوا إلى مشاركة عادلة في ثروات البلاد "[١٦].

ويؤكد غابريل ألموند على مسالة الترابط مابين الوضع الاقتصادي والمعيشي والديمقراطية ونجاحها ، ويمكن القول إنّ الديمقراطية هي اكثر انسجامًا وازدهارًا مع النظام الاقتصادي المختلط والرأسمالي ، كما هو الحال في الكثير من دول العالم التي نجحت في تطبيق الديمقراطية.

خامسا : البناء الاتحادي للدولة : ماليزيا دولة ملكية دستورية اتحادية ،إذ تكونت أول فيدرالية عام (١٨٩٦) من (٤) ولايات، ثم جاءت فيدرالية(١٩٤٨) وتشكلت من (٩) ولايات ، أما اليوم فتتكون الفيدرالية الماليزية من (١٣) ولاية و(٣) أقاليم فيدرالية.

والفدرالية في ماليزيا موضوعة لحماية الثقافات السياسية الاصلية والتنوع العرقي في الولايات ، وكذلك الحفاظ على سلطة السلاطين ، وتوفير التوازن داخل الهيكل الوطني الفدرالي[١٧].

وتتميز هذه الفدرالية بكونها من الفدراليات التي تشكلت عن طريق التفكك ، والتي يكون فيها صلاحيات المركز هي الاساس ، وصلاحيات الولايات هي الاستثناء ، والجدول رقم (٢) يوضح الاختصاصات الاتحادية والمشتركة وصلاحيات الولايات[١٨] :

اختصاصات فيدرالية	اختصاصات الولايات	اختصاصات مشتركة
▪ الشؤون الخارجية. ▪ الدفاع والأمن. ▪ التجارة الخارجية والصناعة. ▪ الملاحة والنقل والاتصال. ▪ إمدادات المياه والقنوات. ▪ المالية والضرائب. ▪ التعليم والصحة. ▪ الحاجات الاجتماعية والتأميم. ▪ الأشغال العمومية.	▪ التشريع الإسلامي. ▪ الأراضي والعقار. ▪ الزراعة والغابات. ▪ اشغال الولاية وإمدادات المياه (غير الفيدرالية). ▪ التنمية المحلية. ▪ شؤون الملايو. ▪ الحكومة المحلية.	▪ الضمان الاجتماعي. ▪ الصحة العمومية. ▪ تخطيط المدن. ▪ تهيئة المحيط. ▪ الحدائق العمومية والحظائر. ▪ الحياة البرية.

والملحوظ على طبيعة الفدرالية الماليزية انها فدرالية عشوائية كان للظروف التاريخية دور في تشكيلها ، بمعنى آخر انها فدرالية قائمة على أساس المواطنة وليس على اساس اثني يمثل المكونات الثلاثة الرئيسة ، بل هناك حالة من التداخل بين الاديان والقوميات بصورة تجعل من الصعب التمييز أو اعطاء صورة لهوية فرعية على اقليم من الاقاليم الاتحادية ، وهذا بحد ذاته عامل يضعف من حالة الصراع بين الاثنيات ؛ بسبب التداخل بينهما من جهة والمحافظ عليه من ضمان حقوق الجميع على اساس المواطنة من جهة اخرى.

سادسا : البناء الديمقراطي: إنّ الديمقراطية من المفاهيم الواسعة والشاملة التي يصعب الاحاطة بها بتعريف واحد ، فمنهم من يعرفها من منظور المؤسسات ودولة المؤسسات ،

ومنهم من يعرفهم من جانب الآليات الديمقراطية ، وآخرون من جانب المبادئ او الاساس الشعبي للسلطة [١٩]، ومن كل هذه التعاريف يمكن تعريف النظام الديمقراطي بأربع كلمات أساسية ، بأنه "مؤسسات ، وآليات ، ومبادئ ، وضمانات" ، بمعنى آخر هو النظام القائم على إيجاد الحلول ومواجهة المشكلات واختلاف المصالح من **الجوانب المؤسسية** التي يقام عليها النظام (الدستور، والمؤسسات التشريعية والتنفيذية، والأحزاب، وجماعات الضغط والمصالح) ومن الآليات التي يوفرها النظام الديمقراطي (الانتخاب، والاستفتاء، والتظاهر، والاعتصام ...)، **ومن المبادئ** التي يستند عليها النظام (مبدأ حكم الشعب ، سيادة القانون ، والتعددية، والتسامح، والمساواة)، ومن **الضمانات** التي يوفرها للحريات (حرية التنقل، والتملك، وحرية العقيدة أو الديانة، وحرية التعليم وحرية الفكر، والنقد البناء، وحق الحصول على المعلومات، وحرية التنظيم كحق إنشاء الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح ....)[٢٠].

إنّ المؤسسات والآليات قد تعطي الجانب الشكلي للديمقراطية "القشور" ، ولكن جوهر الديمقراطية يكمن في تحقق المبادئ والضمانات والتي بحاجة للوقت والظروف المساعدة للنمو، كما هو بالنسبة للدول التي تمّر بمرحلة التحول الديمقراطي ، او الدول الراسخة في الديمقراطية.

وهناك نموذجان للديمقراطية وهما :

ديمقراطية الغالبية : وهي الديمقراطية المطبقة في المجتمعات المتجانسة والقائمة على حكم الغالبية السياسية على وفق برنامج حكومي يعبر عن سياسة عامة لكل الدولة ، وأقلية معارضة تمارس دور الرقابة في البرلمان من الاستجواب والتحقيق وسحب الثقة وغيرها من ادوات الرقابة البرلمانية الاخرى[٢١].

والديمقراطية التوافقية : وهي الديمقراطية المطبقة في المجتمعات المنقسمة والمتصارعة ، والقائمة على مشاركة جميع المكونات في السلطة السياسية على وفق اوزانها الاجتماعية من (الائتلاف الواسع المتمثل بالحكومة الائتلافية، والفيتو المتمثل بالمعارضة الضمنية الممنوحة

لجميع المكونات ضد اي قرارات تمس مصالحها ، والنسبية المتمثلة بتوزيع المناصب ما دون الوزراء بين جميع المكونات الاثنية المساهمة ، والفدرالية القائمة على توزيع السلطة بين الاقاليم سواء أكانت اقاليم اثنية أم عشوائية)[٢٢].

وماليزيا من البلدان الفريدة من نوعها ، التي على الرغم من انها منقسمة اثنيا بين مكونات ثلاثة أساسية هم (الملايو–الصينيون–والهنود) إلا أنّها اخذت بديمقراطية الغالبية في اطار التوافق والمتمثلة بوجود ائتلاف حزبي هو ائتلاف التحالف الوطني الممثل لهذه المكونات والعابر للدين والقومية والذي تسلم الحكم منذ عام ١٩٥٨ والى الآن ، وشكّل حكومة الغالبية مقابل معارضة عابرة للدين والقومية ممثلة لهذه المكونات ايضا ، في اطار توافقي قائم على تقاسم المناصب والثروات ويعترف بالهويات الفرعية ولغاتها.

ونجد إنّ الديمقراطية مؤسساتها كافة وآلياتها ومبادئها وضمانتها مطبقة في ماليزيا ، فمن حيث المؤسسات نجد ان ماليزيا دولة مؤسسات تبدأ من وجود دستور دائم للبلاد وكذلك السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية وأحزاب جماهيرية منظمة تنظيمًا دقيقًا تأخذ بالانتخابات في اختيار قياداتها كافة ، وجماعات الضغط والمصالح الفاعلة والمؤثرة في صنع القرار الماليزي ، ممثلة بالمؤسسات الناشطة في حقوق الانسان ، والشركات ورؤوس الاموال باعتبار ان ماليزيا من البلدان التي تأخذ بالاقتصاد الرأسمالي القائم على اساس التنافس في اطار السوق.

وهذا الحال ينطبق فيما يخص لآليات النظام الديمقراطي الممثلة بالانتخابات والاستفتاء والتظاهرات وغيرها من الوسائل التي تقيد السلطة السياسية إمّا المجتمع.

وكذلك الحال فيما مبادئ وضمانات الحقوق التي هي جوهر النظام الديمقراطي نجدها على ارض الواقع من عدة مؤشرات اهمها انخفاض نسبة الفقر من(٥٢%) عام ١٩٧٠ الى (١.٧%) عام ٢٠١٣ [٢٣].

سابعا: معامل النجاح في التجربة الماليزية : تمثل التجربة الماليزية في ادارة التنوع وتحقيق النجاح مثالا يحتذى به ، ويعود ذلك لأسباب عديدة منها ؛

أ- الائتلافات الحزبية في إطار نظام التعددية الحزبي ، فنجد أنّ الحزب الحاكم منذ (١٩٥٧- والى الان) يضم ثلاثة احزاب رئيسة (المنظمة الوطنية للملايو - والجمعية الصينية -والمؤتمر الهندي) وهذا الائتلاف الحزبي فرضه الاحتلال البريطاني بين المكونات الثلاثة قبل منحه الاستقلال الى ماليزيا ، والائتلاف الحاكم يمثل ائتلاف دائم ومنظم وعلى مستويات ثلاثة انتخابية ونيابية وحكومية ، وفي المقابل نجد أنّ المعارضة تمثل ايضا ائتلافاً من المكونات الثلاثة الرئيسة (الحزب الاسلامي -وحزب keadilan-وحزب العمل الديمقراطي - وحزب راكيات ماليزيا) التي تشكل ائتلاف المعارضة داخل البرلمان ، وبذلك فان الائتلاف الحكام والائتلاف المعارض يمثلان ائتلافين عابر للقومية والدين سواء أكانت في الحكومة أم المعارضة.

ب- الائتلاف على مستوى الحكومة والذي يمثله التحالف الوطني الحاكم الذي يضم الاحزاب الممثلة للمكونات الثلاثة الرئيسة ، وما يحسب للتجربة الديمقراطية الماليزية هي انها تمارس ديمقراطية الغالبية في ظل اطار من الديمقراطية التوافقية القائمة على مساهمة الجميع ، من وجود حكومة غالبية سياسية تمثل المكونات الرئيسية ، ومعارضة برلمانية تمثل هذه المكونات ايضا ، وهذا يعطي لنموذج الحكم الماليزي عدة مزايا منها سرعة اتخاذ القرارات المعبرة عن مصالح المكونات ، والرضا العام طالما إنها تمثل كل المكونات والمرونة والاستجابة لها ، زد على ذلك التخفيف من الفوارق الاثنية بين هذه المكونات واحتوائها.ومن المتعارف عليه ان تحصل المنظمة الوطنية الماليزية الممثلة للمالايو على ثلث المناصب الوزارية ، ونصف الوزارات المهمة والمتمثلة بـــ(الداخلية ، الدفاع ، الخارجية ، المالية ، التعليم)[٢٤].

فضلا عن ذلك فان طبيعة هذه الائتلافات الحزبية التي تكون قبل الانتخابات تصبح اكثر تماسكاً ؛ لانها اتفاقات او ائتلافات تتسم بعدة صفات ولاسيما فيما يخص التحالف الوطني الحاكم وهي[٢٥] :

١- إنّها اتفاقات دائمة وجدت عن طريق اتفاق صريح حول برنامج واضح يحدد بموجبه اوجه التعاون بين الاحزاب الثلاثة الرئيسة المتقاربة في الاهداف والتي تبدو وكأنها حزبًا واحدًا .

٢- إنّها اتفاقات منظمة تنظيمًا دقيقًا ، من تأسيس منظمات للأحزاب الرئيسة الثلاثة مهمتها الاشراف على توجيه الدعاية الانتخابية للأحزاب المتحالفة في اطار التحالف ، وتوزيع المناطق الانتخابية ، وعلى الصعيد النيابي تحديد مواقف الاحزاب فيما يخص جميع الامور التي تعرض على البرلمان ، وعلى الصعيد الحكومي هي التي تحدد السياسة العامة لحكومة الائتلاف وتحسم الخلافات التي يمكن ان تحدث بين الاحزاب المتآلفة حول الامور التي تظهر عند ممارسة السلطة.

٣: البناء الاقتصادي والمؤسساتي والاتحادي ، كلها ابنية تشجع على التعاون بين النخب الحاكمة الممثلة للمكونات الثلاثة الرئيسة من اجل تحقيق الاستقرار .

ثامنا : إمكانية استفادة العراق من التجربة الديمقراطية الماليزية : التجربة الديمقراطية في العراق مشابهة للتجربة الماليزية في أوجه ، ومخالفة لها في اوجه اخرى ، ونحاول ان نركز على اوجه الشبه والاختلاف للاستفادة والخروج بحلول للمشاكل التي يعاني منها العراق على مستوى التطبيق .

١- أوجه الشبه بين التجربتين : هناك نقاط التقاء بين التجربتين في جوانب عديدة وهي :

أ-البناء الاجتماعي : الانقسام الاثني الرئيسي متشابه في الدولتين بصورة نسبية والعراق يبدو افضل في ذلك وكما هو الجدول الاتي[٢٦] :

الدولة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
العراق	الشيعة ٥٨%	السنة ٢٠%	الاكراد ١٨ %	مكونات اخرى ٤%
ماليزيا	الملايو ٤٧%	الصينيون ٢٤%	الهنود ١١%	مكونات اخرى ١٨%

ب- البناء السياسي والمؤسساتي : العراق يأخذ بالنظام البرلماني الاتحادي المنصوص عليه في المادة (١) من دستور ٢٠٠٥ الدائم وبناؤه المؤسساتي مشابه للبناء المؤسساتي في ماليزيا ، من حيث المؤسسات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والاختلاف البسيط فقط في كون العراق نظامًا جمهوريًا بوجود رئيس جمهورية منتخب من البرلمان ، في حين في ماليزيا فأنها تأخذ بالنظام الملكي القائم على وجود ملك منتخب بصورة غير مباشرة من مجلس الحكام.

ج- النظام الحزبي : يأخذ العراق بالتعددية الحزبية في ظل وجود أحزاب اثنية مشابه للأحزاب الاثنية في ماليزيا وممثلة للمكونات الرئيسة في المجتمع ، ولكن الاختلاف في عدد الاحزاب السياسية الموجودة ، ففي ماليزيا لا يتعدى عدد الاحزاب (٤٣) حزبًا ، أمّا في العراق وبسبب عدم تطبيق قانون الاحزاب رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ المنظم والمقيد للأحزاب السياسية من حيث التأسيس والتمويل والنشاط ، نلحظ الفوضى الحزبية المتمثلة بعدد هذه الاحزاب الذي وصل الى المئات ، وغياب الرقابة على تمويلها ونشاطها ، زد على ذلك غياب البرامج الحزبية ، الامر الذي جعلها واجهات لتمثيل الزعماء السياسيين وبعيدة كل البعد عن قواعدها الشعبية .

٢- أوجه الاختلاف بين البلدين: يمكن القول أنّ اوجه الاختلاف بين البلدين هو سر المشاكل التي يعاني منها العراق على مستوى تجربته الديمقراطية بعد ٢٠٠٣ وهي كاللآتي:

أ-الغالبية السياسية في اطار التوافق : تأخذ ماليزيا بالغالبية السياسية الممثلة للمكونات الثلاثة الرئيسة والمعارضة السياسية الممثلة لها أيضا ، وهذه الغالبية هي سر نجاح النظام السياسي في تبني سياسة عامة لكل الدولة ممثلة للجميع ، كما انها تضعف الصراع على السلطة بين هذه المكونات طالما انها ممثلة في البرلمان والحكومة وبقية المؤسسات وتتنافس عليها ، اما في العراق فان منهج التوافق تحول إلى محاصصة بين النخب الحاكمة بعيدًا عن المكونات التي تمثلها ، ومن ثمَّ اصابت النظام السياسي بالركود وغياب التنافس وحولت الانتخابات من اليات للتغيير وتبادل الادوار الى آليات للتصديق على هذه النخب الحاكمة وبقائها في سدة الحكم بالأصوات نفسها ، طالما ان لكل نخبه لها جماهيرها التي لا تزيد او تنقص .

لذلك فان تحقيق مبدأ الغالبية السياسية أو الوطنية والذي نادت به بعض القوى السياسية العراقية هو احدى الحلول المطروحة للخروج من ازمات العملية السياسية وتحدياتها .

ب-البناء الاتحادي : ماليزيا تأخذ بالفدرالية العشوائية القائمة على وجود أقاليم مختلطة بين المكونات الثلاثة الرئيسة ، اما العراق فان الشكل الاتحادي لم يستكمل لحد الان والفدرالية مطبقة على مستوى اقليم كردستان ، وباقي المحافظات تأخذ باللامركزية الادارية على وفق قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ، وهذا يمثل بحد ذاته خللا في الشكل الاتحادي للدولة وعدم التوازن بين الاقليم ومحافظات العراق الاخرى من حيث الثروات والتأثير في القرارات السياسية والمناصب ، وهذا يستدعي تطبيق الفدرالية بشكلها الكامل ، على ان تكون فدرالية عشوائية او فدرالية المحافظات ؛ لأنها لا تثير الصراعات الاثنية بين المكونات حول اعادة ترسيم الحدود او المناطق المتنازع عليها او الثروات الوطنية ، كما انها تشجع حالة التنافس بين الاقاليم ذات الخصوصية حتى فيما يخص المحافظات الممثلة للمكون الواحد .

ت- البناء الاقتصادي : تأخذ ماليزيا بالنظام الاقتصادي الرأسمالي او شبه المختلط من خلال وجود قطاع خاص فاعل ومؤثر وناجح وهناك بعض الصناعات الثقيلة بيد الدولة ، والنظام الاقتصادي الرأسمالي او المختلط كفيل بتخفيف حدة الصراع حول السلطة السياسية ؛ لانه يحول الصراع الى تنافس بين المكونات في اطار السوق وهذا ما هو حاصل فعلا في ماليزيا ، فنجد أنّ سياسية الحياد الايجابي التي اتبعها مهاتير محمد عملت على اعادة التوازن الاقتصادي بين المكونات الثلاثة الرئيسة في ماليزيا ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي .

لكن نجد في العراق أنّ التحول من النظام الاشتراكي المتبع في ظل النظام السابق الى النظام المختلط او الرأسمالي متعثر ومتلكىء بسبب من طبيعة النخبة الحاكمة الرافضة لهذا التحول ؛ لأنه يهدد نفوذه وسلطاتها المتعاظمة ، فنجدها حتى مع بعض التحولات الجزئية في اطار الاقتصاد العراقي ، فإنّها تركب موجة هذه التحولات متمثلة بالمقاولات على مستوى البنى التحتية والهيمنة على مستوى الاستثمارات في المجالات كافة فضلا عن المجالات الاخرى المختلفة .

وفي هذا المجال يمكن القول إنّ النظام السياسي الاقتصادي يحتاج الى قرار نخبوي واعٍ يعمل على التحول من النظام الاشتراكي الى المختلط او الرأسمالي ، كما حصل في الصين من نهضة صناعية عندما قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الانتقال من اقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق من خلال عدة اشكال هي[٢٧] :

١- تدريجي : من تبني خطة استراتيجية لأكثر من ثلاثين سنة من اجل تنمية مستدامة تعتمد على (التخطيط ، الادخار ،الاعتماد على الذات، ، البنية التحتية، تشجيع الاستثمار الاجنبي ، استهداف التصدير).

٢-مختلط : من وجود سوق حر للتنافس ، مع دور مؤثر للدولة في ادارة النشاط الاقتصادي.

٣- شامل : بمعنى شاملة لكل قطاعات الدولة الزراعية والصناعية والتجارية والمصرفية والتكنولوجية .

د- الحكم الاستبدادي : ماليزيا خضعت في تاريخها الى احتلالات عديدة كان اخرها الاحتلال البريطاني الذي كان عاملاً موحدًا اكثر مما هو مقسم ، فكانت احدى شروطه لمنح الاستقلال هو الائتلاف بين الملايو والصينيين في حزب واحد وهذا ما حصل بعد عام ١٩٥٧ والى الان ، وكان له دور وتأثير على نجاح النظام السياسي وتحقق حكم الغالبية ، فضلا عن ذلك الاحتلال البريطاني خلق اقتصادًا رأسماليًا وجعله بيد الصينيين بعيدا عن السكان الاصليين ، وبعد الحصول على الاستقلال فان استلام الملايو للسلطة بحكم الغالبية لم يشكل فارقًا لدى السكان الاصليين ، وهذا ما عبر عنه المهاتير محمد في كتابه "معضلة المالايو" ودفعه لتبني لسياسة الحياد الايجابي وإعادة التوازن الاقتصادي بين المكونات ، هذه العملية بمجملها شكلت تنافسًا بين المكونات على الاقتصاد وأبعدت هذه المكونات عن صراع السلطة السياسية طالما ان القوة تتركز في السوق وهو ما تحقق بعد سياسات اعادة التوازن لمدة السبعينات والثمانينات وإعادة الاستقرار للبلاد.

أمّا العراق فقد شهد نظامًا استبداديًا شموليًا كان محسوبًا على مكون معين يسهم في تقطيع كل اواصر التعاون بين المكونات وجعلها بعد ٢٠٠٣ بمثابة شراكة الانداد المختلفين حول الهوية والمناصب والثروات ؛ لان العراق كان وما يزال من البلدان ذات الاقتصاد الريعي والاشتراكي، ومن ثم فإنّ اعادة تقاسم السلطة السياسية هو بمثابة تأجيج للصراع بين المكونات الثلاثة حول السلطة ، طالما ان الاخيرة هي الثروة والجاه والنفوذ والهوية والمناصب.

ه- النخب الواعية والمتسامحة : إنّ طبيعة السلطة السياسية في ماليزيا ومسألة الفصل بينها وبين القوة او السلطة الاقتصادية مثل احتقان بين المكونات الثلاثة على مستوى المجتمع ، لكنه في الوقت نفسه دفع النخب السياسية الممثلة لهذه المكونات الى التعاون بينها وتحقيق المصلحة المشتركة بينهما ، بعبارة اخرى البحث او تحقيق المصلحة المشتركة بين الغالبية السياسية للملايو في السلطة والأقلية الاقتصادية للصينيين والهنود المدافعين عن مصالحهم الاقتصادية التي ورثوها بعد عام ١٩٥٧.

اما في العراق فإنّ طبيعة السلطة السياسية المركزة للقوتين السياسية والاقتصادية جعلها محط الصراع بين النخب السياسية الممثلة للمكونات الثلاثة على حساب مكوناتها التي كانت في بادئ الامر بعد ٢٠٠٣ متسامحة وغير متصارعة ، طالما ان الصراع في بدايته في قمة الهرم بين النخب ولكنه انتقل بعد أن ذلك الى المكونات بعد استعانت هذه النخب بالاخيرة وتحشيدها حول صراع السلطة السياسية ، ومن ثم تأجيج الصراعات والحروب الطائفية فيما بينها .

و- التدخل الدولي والإقليمي : إنّ معطيات التجربة الديمقراطية الماليزية ومسألة التعاون بين النخب الحاكمة قطع دابر التدخل الاقليمي والدولي وفي هذا المجال نستذكر في مدة حكم رئيس الوزراء تانكو عبد الرحمن خلال مدّة الستينات متمثلة بمحاولات الفلبين بالمطالبة بإقليم صباح ، ومحاولات اندنوسيا بالتدخل بالشأن الداخلي ، وعلى اثر ذلك اعلن رئيس الوزراء في مجلس النواب في ٩/اب/١٩٦٥ بان سنغافورة يجب أن تطرد من ماليزيا من اجل تهدئة الاوضاع وتقليل التدخل الاقليمي في الشأن الداخلي للدولة ، وتحقق ذلك وعّد تانكو عبد الرحمن بمثابة رئيس وزراء الوحدة الوطنية[٢٨] .

اما في العراق فإنّ صراع النخب الحاكمة حول الهوية والمناصب والثروات كان بمثابة البيئة المناسبة للتدخل الاقليمي والدولي للاستثمار في العراق وثرواته المختلفة والذي مازال مستمرا الى الان .

الخاتمة: يمكن القول إنّه على الرغم من التقارب في البناء الاجتماعي للبلدين العراق وماليزيا فان الاختلاف شديد في البناء الاقتصادي والسياسي والاتحادي ، وسبب ذلك يعود الى ان هرمية البناء في ماليزيا مشجعة للتعاون وتخفيف الصراع بأشكاله المختلفة ، فنجد ان الاقتصاد الرأسمالي الذي ورثته ماليزيا بعد الاستقلال كان واحدًا من الدوافع للتعاون بين النخب الحاكمة الممثلة للمكونات الرئيسة ؛ لأنه حول الدولة من دولة مالكة الى دولة حارسة ، ومن ثم الغى صراع السلطة السياسية طالما إنّ القوة الاقتصادية في السوق بيد الصينيين والهنود ، وان سياسة الحياد الايجابي كانت بمثابة اعادة للتوازن الاقتصادي بين هذه المكونات وتنظيم لها ، وهذا العامل كان دافعاً للتعاون على المستويات الاخرى ، الحزبية (التحالف الوطني) والسياسية (الحكومة والبرلمان) والاتحادية المتمثلة بقيام اتحاد على اساس عشوائي يربطه المصلحة وليس شيئا اخر وظهور هُوية وطنية ماليزية قوامها المصلحة الوطنية الجامعة وبعيدا عن الانتماءات الفرعية الاثنية اي كان اهميتها .

اما في العراق فإنّ البناء الهرمي للدولة مشجع للصراع وعدم التعاون بين النخب الحاكمة ؛ لعدة اسباب هي الموروث السابق والمتمثل بنظام استبدادي شمولي اضعف كل اواصر التعاون بين المكونات ، وورث دولة مالكة لكل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية ، وهذا كان دافعًا للمكونات الثلاثة للصراع حول هذه السلطة المالكة في ظل تدخل دولي واقليمي فاعل ومشجع لا بل مستثمر في هذا الصراع الدائر بين هذه المكونات الثلاثة الرئيسة .

إنّ الحلول للواقع العراقي ينبغي ان تكون حلول جذرية لكل هذا البناء ، وبصورة اساسية بقرار نخبوي بتحويل الدولة من مالكة الى حارسة من خلال الانتقال بالنظام الاقتصادي نحو النظام الرأسمالي وما يترتب عليه من تغيير الابنية الاخرى السياسية والحزبية والثقافية ، ومن ثم خلق دوافع للتعاون بين النخب للتعاون على مستوى السلطة السياسية وتحقيق هوية وطنية اساسها المصلحة الوطنية وبعيدًا عن الانتماءات او الولاءات الفرعية والاثنية .

الهوامش

[١]) علي قوق، إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربياً –حالة ماليزيا–، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، ٢٠١٠م. ص٦٩.

[٢]) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على (peter m. manitas and lura L.Thornton, political parties in Asia,promtin Reform and combating corruotion in Eight countries,National Democratic in stitute for international affairs,2002,Washington,p50.)

[٣]) Ibid , p 52.

[4]) by Dan Slater، Democracy Takes a Thumping: Islamist and Democratic Opposition in Malaysia's Electoral Authoritarian Regime Kyoto Review of Southeast Asia 5 (March 2004 .

[٥]) شرين فهمي،لبنى سعيد، ماليزيا...معلومات وحقائق.على الموقع الاتي(http://www.islamonline.net:)

[6])Fatimah Zainab binti Dzulkifl i & Nazrul Dadziruddin bin Mohd Zameri، Th e Functions of Constitutional Monarchy in Malaysian Political System: Th e Perceptions of Malay Community، Political Managements and Policies in Malaysia، CRISE Policy Context Paper 4, May 2004.

[٧]) ماهر جبار الخليلي ،مهاتير محمد ودوره في تحديث ماليزيا ١٩٦٩-١٩٩١، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر، ٢٠١٦،ص٨٦.

[٨]) peter m. manitas and lura L.Thornton,op,cit ,p52.

[9]) peter m. manitas and lura L.Thornton,op,cit ,p٥٥.

[10])Ibid ,p56.

[11] (peter m. manitas and lura L.Thornton,

[*]) ولسياسة النظر شرقا جانبان مهمان(١): الأول هو:– الأخذ بالقيم الشرق الآسيوية مثل الانضباط في العمل والتطبيقات الإدارية المنضبطة مع التركيز عند العمل الجاد والإخلاص والعمل الجماعي وتشجيع الإنتاجية والاعتماد على الذات والصبر والمثابرة وإعلاء روح الأسرة الواحدة وهذا ما جعلها تتغلب على الأزمة ١٩٩٧.

والثاني: التحديث والتصنيع بحلول ٢٠٢٠ حيث وضع ذاك في تصور رؤية استشراف المستقبل ٢٠٢٠.

[12])Edmund Terence Gomez and Surinder Kaur, Policies, Coalition Politics and Elections in Malaysia, Paper presented at the conference on "Dominant Party Systems", University of Michigan, Ann Arbor, May 9-10, 2014.

[١٣])ماهر جبار الخليلي، مصدر سبق ذكره،ص٢٥٣-٢٥٤.

[14])Bryan K. Ritchie, Politics and Economic Reform in Malaysia, William Davidson Institute Working Paper Number 655 February 2004,p33.

[15]) Bryan k , Ritchie , politics and economic Reform in malaysia , William pavidson in stitute working paper, Number 200, 2004Michighan state University, p20.

[١٦]) ماهر جبار الخليلي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٤ .

[١٧]) نقلا عن : علي قوق، إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربياً –حالة ماليزيا–، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، ٢٠١٠م. ص٦٩.

[١٨])المصدر نفسه ، ص١٠.

[١٩]) للمزيد حول التعريفات المقدمة للديمقراطية ينظر (عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، العراق، ٢٠٠٩،ص ٣٩ –٤٠).

[٢٠]) عدي فالح حسين ، علم الاجتماع السياسي ، دراسة معاصرة، مكتبة اليمامة للطباعة والنشر، بغداد ،٢٠١٥،ص٩٥.

[٢١]) هناء صوفي عبد الحي، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية(الحالة اللبنانية)المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(١٢) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٣٢.

[٢٢]) عدي فالح حسين ،مصدر سبق ذكره، ص١٠١ .

[٢٣]) تقرير وثائقي عن نهضة امة ماليزيا على الموقع الالكتروني الاتي (https://youtube.be/oOjbLfy-_EQ)

[24] Edmund Terence Gomez and Surinder Kaur, Policies, Coalition Politics and Elections in Malaysia , Paper presented at the conference on "Dominant Party Systems", University of Michigan, Ann Arbor, May 9-10, 2014,p25.

[٢٥]) شمران حمادي، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٢، ص١٨٧.

[٢٦]) عدي فالح حسين ، النظام السياسي العراقي ، دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاثة (الشيعة، السنة، الاكراد) ، مكتبة اليمامة للطباعة، بغداد، ٢٠١٥، ص
[٢٧]) تقرير وثائقي عن نهضة امة الصين على الموقع الالكتروني الاتي
(https://youtube.be/k3wtEsc7UMA)
[٢٨]) ماهر جبار الخليلي، مصدر سبق ذكره ،ص٨١.

المصادر العربية

شمران حمادي، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٢.١-
٢-عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، العراق، ٢٠٠٩.
٣-عدي فالح حسين ، النظام السياسي العراقي ، دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاثة (الشيعة، السنة، الاكراد) ، مكتبة اليمامة للطباعة، بغداد، ٢٠١٥.
عدي فالح حسين ، علم الاجتماع السياسي ، دراسة معاصرة، مكتبة اليمامة للطباعة والنشر، بغداد ،٢٠١٤.-
٥-علي قوق، إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربياً –حالة ماليزيا-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، ٢٠١٠.
٦-ماهر جبار الخليلي ،مهاتير محمد ودوره في تحديث ماليزيا ١٩٦٩-١٩٩١، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر، ٢٠١٦.
٧-هناء صوفي عبد الحي، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية(الحالة اللبنانية)المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(١٢) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
المصادر الاجنبية:
1-Bryan k , Ritchie , politics and economic Reform in malaysia , William pavidson in stitute working paper, Number 200, 2004Michighan state University.
2-Bryan K. Ritchie, Politics and Economic Reform in Malaysia, William Davidson Institute Working Paper Number 655 February 2004.
3-Dan Slater ،Democracy Takes a Thumping: Islamist and Democratic Opposition in Malaysia’s Electoral Authoritarian Regime Kyoto Review of Southeast Asia 5 (March 2004.
4-Edmund Terence Gomez and Surinder Kaur, Policies, Coalition Politics and Elections in Malaysia, Paper presented at the conference on “Dominant Party Systems”, University of Michigan, Ann Arbor, May 9-10, 2014.
5-Edmund Terence Gomez and Surinder Kaur, Policies, Coalition Politics and Elections in Malaysia , Paper presented at the conference on

"Dominant Party Systems", University of Michigan, Ann Arbor, May 9-10, 2014,.
6-Fatimah Zainab binti Dzulkifl i & Nazrul Dadziruddin bin Mohd Zameri ، Th e Functions of Constitutional Monarchy in Malaysian Political System: Th e Perceptions of Malay Community ،Political Managements and Policies in Malaysia ،CRISE Policy Context Paper 4, May 2004.
7-peter m. manitas and lura L.Thornton, political parties in Asia,promtin Reform and combating corruotion in Eight countries,National Democratic in stitute for international affairs,2002,Washington
الانترنيت:
-1تقرير وثائقي عن نهضة امة الصين على الموقع الالكتروني الاتي (https://youtube.be/k3wtEsc7UMA)
-2تقرير وثائقي عن نهضة امة ماليزيا على الموقع الالكتروني الاتي (https://youtube.be/oOjbLfy-_EQ)
٣-شرين فهمي، لبنى سعيد، ماليزيا...معلومات وحقائق.على الموقع الاتي(http://www.islamonline.net:)